

## الوحدة الوطنية هي القوة التي نواجه بها كل المخاطر التي تهدد كياننا واستقرارنا وسيادتنا الوطنية..

الميثاق الوطني



الأمين العام المساعد للمؤتمر د. أمة الرزاق حمد لـ «الميثاق»:

# «المؤتمر» ملتزم بإيجاد آليات لضمان مشاركة أوسع للمرأة

لديها نظرة متفائلة باتجاه المستقبل.. وبتجاه قضايا المرأة ومشاركتها في الحياة السياسية والعامية. تمارس عملها بشد كبير من الانضباط والالتزام لتقطع المنظمات المدنية والأهلية.. إلى جانب كونها رئيسة قطاع المرأة في المؤتمر الشعبي العام الدكتور أمة الرزاق حمد الأمين العام المساعد.. وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل تجيب على أسئلة «الميثاق»:

تو' 'م fl u



كان المؤتمر في الفترة الماضية حرصاً على تعزيز مشاركة المرأة.. هل وصل إلى طريق مسدود.. بمعنى هل فشل في إقناع الأحزاب برؤيته هذه؟  
لا يوجد شك أن رؤية المؤتمر الشعبي العام واضحة فيما يتعلق بمشاركة المرأة السياسية على كل المستويات، هذه الرؤية أقرت في مساهمة، الاتجاهات العامة لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامية، أي أنه حدد فيها كل مجالات مشاركتها على المستوى التنظيمي والأجهزة التنفيذية، وفي سلك القضاء، الشرطة وفي السلك الدبلوماسي.. وما في شك أن هذه المبادرة اعتمدت للمرأة نسبة مشاركة لا تقل عن ١٥٪ وقد بدأ المؤتمر ويابر بتنفيذ هذه المبادرة التي أقرت في المؤتمر السابع، ويفترض بالأحزاب أن تفتح طوعاً لأنها رأت أن المؤتمر ما وعد به تحقق على أرض الواقع.

### طموح

لكن يؤخذ على المؤتمر التمثيل الضئيل للمرأة ووجودها في السلطة الحزبية ومجلس النواب والشورى؟

المؤتمر الآن يعمل لإيجاد فرصة أوسع للمشاركة في الانتخابات القادمة، هناك امرتان معينتان في المرحلة القادمة دوراً تمثيلياً يتناسب مع حجم الدعم الذي تحده المرأة من المؤتمر والفرص الكثيرة التي أتاحت لها.

هل أنتم كقيادات مقتنعون بهذا العدد؟

بالتأكيد، لكننا نطمح إلى تمثيل للمرأة بشكل أفضل مما هي عليه.. ونحن نسعى إلى أن يكون في المرحلة القادمة دوراً تمثيلياً يتناسب مع حجم الدعم الذي تحده المرأة من المؤتمر والفرص الكثيرة التي أتاحت لها.

الأثرون أن قضية مشاركة المرأة باتت بحاجة إلى تحريك جديد وبإليات جديدة؟

هذا ما نسعى إليه الآن ولنستفيد من الفرصة التي أتاحت لنا وهي فرصة سنتين لمرحلة الانتخابات عسى أن نجد رؤى حقيقية والية جديدة لكيفية دعم مشاركة المرأة.. على الأقل نحن في المؤتمر الشعبي العام ننفذ ٥٠٪ إذا استطعنا.. لكن الحقيقة نأمل أن يكون للتعديلات الدستورية دور فيما يخص المرأة بحيث تدعمها بشكل أفضل.. ولابد من وجود آلية تعمل عليها الجميع قيادات وقواعد من أجل المرأة بحيث تضمن تلك الآلية ترشيح النساء وحصولهن على الفون.

### دورة المؤتمر

هل نتوقع طرح هذا في الدورة الثانية للمؤتمر العام السابع؟

الحقيقة الدورة الثانية كما هو معروف هي دورة اعتيادية وليست دورة انتخابية.. فيها بعض التعديلات لإقرار أديبات المؤتمر.. تقرير الأمين العام.. وهذا التقرير يوجد فيه الكثير من المحاور منها ما يخص المرأة، هناك لجان مستعانة من ضمنها لجان للمرأة.. قد يخرج المشاركون من القاعة برؤية جديدة.. وبالتالي فنحن سنتبينها.. لكن المرأة سيتم وضعها ضمن منظومة متكاملة، ضمن تقرير الأمين العام، الأديبات التي سيتم إقرارها منها التعديلات في النظام الداخلي والمرأة جزء من هذه التعديلات.

.. ما الذي تريده المرأة من هذه الدورة بالضبط؟

نحن في قطاع المرأة نعتبرها محطة تقويم ينبغي أن نلفق أسامها «باعتبار المرأة جزءاً من منظومة المؤتمر، وبالتالي لا أريد أن يفهم كلامنا أننا دائماً نتحدث عن المرأة، نحن جزء وهدف وجهة نظر حول كل القضايا المطروحة، حول كل الأدبيات والتقارير والنقاشات، وينبغي أن نشرك في كافة المجالات لأننا لا نحصر أنفسنا فقط بقضايا المرأة.. المرأة منظومة متكاملة في إطار المؤتمر الشعبي العام.. لكن إذا اردنا كتميز إيجابي في البداية فهذا شيء مشروع واستخدم في كثير من دول العالم المقدمة «أوروبية وعربية».. أتجيت إلى هذا التمييز الإيجابي للمرأة في بداية خطواتها لتأسيس الديمقراطية.. ولكن حقيقة نحن نتوقف في هذه الدورة الثانية لتكون محطة تقويم لقضاياها ولتعزيز مشاركتها ولتوعية ما إذا كانت المساعي الداعمة للمرأة وتعزيزها مشاركتها من قبل المؤتمر ابدت صدق وتأثيراً واقتناعاً.

### نساء الأحزاب

ما المطلوب أيضاً من القيادات النسوية في الأحزاب.. وهل بقاؤون تحت إرادة قيادات أحزابهم سيخدم تطلعات المرأة؟  
بالنسبة للمرأة في المؤتمر الشعبي العام فإنها

قضايا المرأة أو الطفل أو الأسرة.. وأقرت كاملة في الحكومة، تم الموافقة عليها، ونذبت إلى مجلس النواب، والآن مجلس النواب يناقشها في إطار القوانين التفصيلية بمعنى قانون الخدمة المدنية، قانون الجنسية، قانون العقوبات وغيرها.. آخر هذه القوانين المعدلة هو قانون الجنسية.. وأنا أشعر أنه لأول مرة في هذه المرحلة يكون فيها هذا الحجم الكبير من التعديلات على هذا العدد الكبير من القوانين والحكومة توافق عليها وتقرها وتذهب إلى مجلس النواب وتجد ذلك الحجم من الدعم من أعضاء مجلس النواب.. إلى حد كبير أن أشعر بالرضا حول هذه التعديلات.

### مجتمع مدني

كيف تقيمون مستوى دور المرأة في المنظمات المدنية، وهل هناك حاجة لزيد من إنشاء منظمات مدنية متخصصة بقضايا المرأة؟

السؤال مهم وجيد لأنه أخرجنا عن الجانب التنظيمي.. نحن في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.. لدينا حالياً رؤية شاملة متكاملة لإصلاح أوضاع منظمات المجتمع المدني تشريعياً وتنظيمياً وإجراءات والية.. كما نقوم حالياً بإجراء تعديلات على القوانين التي تنظمها، واقتراح الية جديدة لمعالجتها، وبداناً في عمل مسح ميداني.. ومن خلال المسح وجدنا ٥٠٠٠ مؤسسة مدنية عاملة في مجال المرأة والطفل، هذا عدد ليس بالهين ويمكن أن يحقق قفزات نوعية في مجال المرأة والطفل والأسرة بشكل عام.. وحتى الآن نحن كما قلت سابقون في طريق حصر هذه المنظمات وإعادة النظر فيها ومراجعتها وهو جهد متواصل لجهود سابقة تمت في العام ٢٠٠٦ حيث شطبت ١٦٠٠ منظمة من إجمالي ٦٠٠٠، هذه المنظمات التي شطبت الغت نفسها لأنها لا تعمل بالشكل المطلوب أو أنها حادت عن أهدافها الأساسية.

### عودة للمؤتمر

على الصعيد المؤتمري هناك مشكلات مازال يعاني منها القطاع النسوي للمؤتمر رغم أن لدى القطاع ما يقدم به لعلها؟

أنا معك في هذا.. أحياناً لأسباب تراكمية لم تعود بعد على وجود قطاع للمرأة له صلاحية كافية واستقلالية يتخذها في إطار القطاعات النسوية، والمشكلات التي نعاني منها ليست على المستوى المركزي في القطاع.. كما قلت في تراكمت سلبية سابقة نعاني منها.. على المستويات الأدنى الجماعات والمراكز في المديرية على مستوى المحافظات وهي ليست مشكلات كبيرة لكننا نرى أن من بين أسبابها افتقار التواصل بين القيادات النسائية والرجالية حتى يفهم كل واحد دوره أحياناً.. وفي الواقع نحتاج إلى النظر في المستويات الأدنى لمعرفة كيف ندعم المرأة حتى يكون لها استقلالية في إطار التكامل بين كل فئات وقطاعات المؤتمر.. والاستقلالية في المقر، استقلالية في طريقة النشاط التي تنفذ.

أيضا هناك تدنّي في مستوى أنشطة وفعاليات القطاع النسوي.. ما أسبابه خاصة على الصعيد أنشطة الخيطة والتدريب ومحو الأمية؟

المرأة لديها مراكز منتشرة في كل المحافظات والمديريات.. هذه المراكز تقدم خدمات صحية، تنمية اجتماعية، توعوية، مراكز للمهارات كالخياطة والتطريز، محو الأمية.. الآن نخلت هذه المراكز تعليم الكمبيوتر واللغات في المحافظات الرئيسية وهذا موجود لدى القطاعات النسوية أكثر من القطاعات الرجالية.. أنا أرى أن الصعوبات ليست في عدم وجود المراكز ولكن أحياناً في عدم وجود المواد التي تساعد على تادية النشاط التدريبي والتأهيلي.

وحقيقة خلال السنوات العشر أرى تزايداً في هذه الأنشطة النسوية ولا أجد تدنياً، ربما تكون فقط المشكلة أن هذه الأنشطة موجودة بشكل أكبر على مستوى المحافظات واختلاف طبيعة النشاط من منطقة لأخرى حسب طبيعة المنطقة ومازال العمل جارياً لتطوير وانتشار هذه الأنشطة.

### أمنيات

قولها؟

الحقيقة نحن نعول كثيراً على هذه الدورة، كونها تعقد في ظل ظروف وأحداث تحتاج منا جميعاً إلى رؤية تنموية، إصلاحية وعلينا أن نركز في حلول ومعالجات كثيرة للمشاكل التنموية التي تأثرت بالظروف العالمية من حولنا.. هذه الظروف التي جعلتنا تكبر فوق مستوى التفاهات والصغار، وتلقت لحل هذه المشاكل، التوجه التنموي، تعزيز التنمية، والبرامج التي من شأنها تعزيز التنمية وتخدم المجتمع وتحقق للبين المزيد من المستوى الطب الذي وصلت إليه من التقدير العربي والدولي وخاصة بعد تحقيق الوحدة اليمنية المباركة.. ونحن الآن على وشك الاحتفال بيوم تحقيق الوحدة المباركة.

يتعقد المؤتمر العام السابع في ظرف خاص من حيث ازدياد حجم التحديات التي يواجهها، يحكم المسؤولية الملقاة على عاتقه كحزب ريادي وتنظيم قيادي في يمن الوحدة.. ولاشك أن السؤال الأول - لكل مؤتمري أو حتى لغير المؤتمرين - هو، ما الجديد في هذا اللقاء الكبير؟ هل القضية هي، مواصلة مسيرة التطور الديمقراطي والتنموي والإصلاحات واللامركزية.. كما يحمله شعار هذه الدورة من المؤتمر السابع - وعلى نفس المنوال التي شقت به هذه المسيرة طريقها في الصّرة الماضية؟ أم أن الأمر غير هذا مما تقتضيه المرحلة الراهنة؟

## الثابت والمتغير في مسار المؤتمر الشعبي العام

w'UF 'kL fiff

الإعلامية على أسس التجديد والتحديث وقابلية الاستيقاظ.

### اللامركزية الشبكية بدلاً من اللامركزية الانعزالية

تحفل اللامركزية مكانة خاصة في تطور نظام الحكم في اليمن، والنية التي تتجه إليها الدولة هو ما تسميه الحكم المحلي واسع الصلاحيات، وهي أمور إيجابية بلاشك لكن تقرب عليها نتائج في غاية الخطورة على تمكن الدولة إذ لم يترف نظام اللامركزية بالية تتسبك وتترابط بين السلطة المركزية التي ينبغي أن تتعدد مواطن وجودها في مختلف مناطق الدولة.. كيف؟

نسوق تجربة فرنسا التي تعتبر عالمياً من أكثر البلدان مركزية حتى يقال أن الانتقال من جنوب غرب فرنسا إلى جنوبها لايتم إلا عبر باريس في أقصى الشمال: المركزية الشديدة في تخطيطه سكك الحديد، لقد تحسرت الأمور في الفترة الماضية ومازالت مسيرة التغيير قائمة، وقررت الحكومة الفرنسية أن تنقل من باريس بعض المؤسسات ذات الطابع الوطني وتجعل مقرها الرئيسي في مدن ثانوية غير باريس بكافة الصلاحيات الوطنية، بل إن نقل المدرسة العليا للإدارة التي لا يمكن لأي موظف في الدولة أن يتسند منصباً مهماً إلا بالدراسة فيها.. نقلت كلها وكلها من باريس إلى سراسبورج وصرار كل المرشحين للعمل في مناصب عليا في الدولة يدرسون في هذه المدينة شرق فرنسا.. أما السجل المدني المركزي فيقع في مدينة صغيرة غرب فرنسا.. والمركز الوطني للرسائل العلمية في وسط فرنسا.. ومعظم الأمن فيها مؤسسة كبيرة ذات اختصاص يتجاوز الصلاحيات المحلية إلى صلاحيات وطنية، وتعداد وولد مثل هذه اللامركزية الشبكية كبيرة من حيث التطوير للمسنن والنقل والسكن وحذات الناس والإيكاتات والتخفيف من حدة المركزية.. الخ.

لكنني أتحدث عن المتغيرات التي قد ينفي أن يقوم بها المؤتمر الشعبي العام انطلاقاً من هذا اللقاء واقتصر على ثلاثة اتجاهات:

الخطاب الإعلامي  
خلافًا لمعظم الصالات التي خضعت للتقويم والتقديم في كل أجهزة الدولة فإن الإعلام الرسمي لم يتعرض لأي عملية تقويم أو مراجعة أو نقد لأنه ربما تكلم بقصد الآخرين ونسي نفسه أو ربما أنه منع أن يقال في حقه ما يستحق أن يقال، ولكن رغبة صبر المؤتمر واحتياجه بقضايا ذلك، لابد أن نقول أن نقد الخطاب الإعلامي في هذا اللقاء أولى من الإطراء عليه ومجاملته القائلين به.. وخاصة الإعلام الرسمي الذي فشل في السنوات الأخيرة - رغم الإمكانات - في تقديم خطاب مبادر وسباق ومناقش وقادر على التمسيد للظواهر الخلة بامن وسلامة المجتمع، وفشل في الوصول إلى شرائح مهمة من المجتمع بخصوصيتها التقليدية أو الحديثة، الخطاب الإعلامي بحاجة ماسة للنظر إليه بعين الجسد وبنية التجسيد الفعلي - لا من حيث التصورات النظرية والمقاربات الأكاديمية فهذه أمور مطروحة على قارعة الطريق، لكن ينبغي تجديداً في بنيتها العميقة ووسائطها المتعددة المركبة، إلام القرن الواحد والعشرين ينبغي أن يدار بعقلية القرن الواحد والعشرين.

والمؤتمر يمتلك من الطاقات البشرية والقدرة الفنية والكفاءات العلمية ما يمكنه من إجراء تغيير كبير في نمط التداول الإعلامي، إن تجربة الإعلام الحكومي المكتوب - ونعربها جميعاً - ينبغي أن تستخدم كمؤشر للوضع الذي سيصبح عليه الإعلام المسموع والمرئي غداً حين تأسس الوسائل الخاصة المناظرة لهذين النوعين من الإعلام، لابد من إعادة تشكيل الخارطة

هذه المتغيرات المطلوبة  
إشك أن المتغيرات المطلوبة كثيرة ولابد من التفكير أن التغيير علامة صحة ولدينا عافية ومواصلة مسيرة التطوير الديمقراطي والتنموي أمر لا يتناقض مع هذه المتغيرات المطلوبة